

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثامنة والثلاثون

٢٦ أيار / مايو - ٤ حزيران / يونيو ١٩٩٨ (الجزء الأول)

مشروع تقرير

المقرر: السيد توماس شليزنغر (النمسا)

إضافة

مسائل التنسيق: تقرير مرحلٍ بشأن الخطة المتوسطة الأجل على

نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة ١٩٩٦-٢٠٠١ (البند ٥ (باء))

١ - في الجلسة ٩، المعقدة في ٤ حزيران / يونيو ١٩٩٨، نظرت اللجنة في التقرير المرحلٍ للأمين العام المعنون "استعراض منتصف المدة لتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة، ١٩٩٦-٢٠٠١" (E/CN.6/1998/3). وكان معروضاً على اللجنة أيضاً مذكرة من الأمين العام عن تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل المقترنة على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة، ٢٠٠١-١٩٩٦ (E/1998/10)، ورسالة مؤرخة ٢٧ نيسان / أبريل ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس لجنة البرنامج والتنسيق من رئيسة لجنة مركز المرأة (E/AC.51/1998/8).

المناقشة

٢ - تم التركيز على أن الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة تمثل أداة فعالة للرصد والتنسيق على جميع المستويات. وأعرب عن التقدير لطريقة إعداد التقرير المرحلٍ إذ تم اعتباره غنياً بالمعلومات وشاملاً ومتاماً بالعمق. وتم الإقرار بأن التقرير يبيّن الدعم المتزايد المقدم للسياسات النشطة الرامية إلى إدماج قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٣ - وأعرب عن التقدير للجهود التي يبذلها العديد من مؤسسات وكيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ مجالات الاهتمام الحرجة الـ ١٢ من منهاج العمل، وبخاصة البرامج الموجهة نحو تمكين المرأة، على النحو المبين في التقرير المرحلٍ. وأعرب عن التقدير كذلك لجهود إدماج قضايا المرأة في الأنشطة

الرئيسية لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وتم الإقرار بأن برامج تلك المؤسسات موجهة نحو تمكين المرأة وتعليمها وتدريبها وتوفير فرص العمل لها.

٤ - وقدّمت طلبات للحصول على معلومات إضافية بشأن بعض مجالات البرمجة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تعليم النساء والفتيات نظراً لصلتها بزيادة الإنتاجية وتخفيف معدل الخصوبة ومتلازمة نقص المكتسب وتشويه الأعضاء التناسلية للأمن.

٥ - واقتراح التأكيد على الفقرة ١١ من التقرير التي تركز على أثر النزاع المسلح في النساء، وبخاصة في المناطق التي تحتلها قوات أجنبية والتي أعلنت مجلس الأمن في قراراته أنها أقاليم متنازع عليها. وشددت الوفود أيضاً على ضرورة إنشاء محكمة جنائية دولية مع إيلاء اهتمام خاص لجرائم الحرب التي تؤثر على النساء والفتيات.

٦ - ووجه الانتباه أيضاً إلى الولايات التي منحتها الجمعية العامة لإدراج المنظور المتعلق بنوع الجنس في صميم جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وتمت الإشارة بصورة خاصة إلى الفقرة ٤ من القرار ١٠٠/٥٢ التي تطلب فيها الجمعية إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة أن تنفذ منهاج العمل، وبخاصة عن طريق تشجيع اعتماد سياسة عامة نشطة بارزة للعيان هدفها إدماج منظور مراعاة الفوارق بين الجنسين على جميع المستويات، بما في ذلك إدماجه في عمليات تصميم جميع السياسات والبرامج ورصدها وتقييمها. لكنّة التنفيذ الفعال لجميع مجالات الاهتمام الحيوية لمنهاج العمل. وتم التشديد على الأهمية التي يتسم بها استنتاج المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/١٩٩٧ المتفق عليه، والمتعلق بإدماج منظور مراعاة الفوارق بين الجنسين في الأنشطة الرئيسية. ولوحظ أن الجمعية كانت، في الفقرة ١١ من قرارها ١٠٠/٥٢، قد طلبت من لجنة البرنامج والتنسيق أن تكفل دمج المنظور المتعلق بنوع الجنس بشكل يبرز في الأنشطة الرئيسية لجميع البرامج والخطط المتوسطة الأجل والميزانيات البرنامجية. وأعرب عن التقدير للتقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين في دعم إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في صميم العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة.

٧ - وأعرب عن الأسف إزاء ما للأزمة المالية من أثر سلبي في تنفيذ الولايات المتعلقة بالنهوض بالمرأة.

٨ - ولوحظ مع فائق القلق قلة التقدم المحرز، على ما يبدو، في تحقيق التوازن بين الجنسين فيما يتعلق بعدد الموظفين من جراء الأزمة المالية الراهنة والتخفيضات في ميزانية الأمم المتحدة. وشدد على أنه يتquin أن تعكس عملية تنمية مهارات الموظفين وتحطيط الحياة الوظيفية مصالح المرأة وحقوقها.

٩ - وأعرب عن رأي مفاده أن الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة تعتبر خطة طموحة وأنها تحدد أهدافاً طويلة الأجل. واعتبر أن التقرير يوفر تحليلاً صريحاً للصعوبات المصادفة في تنفيذ هذه الخطة تفنيداً فعلياً وفعلاً. وأعرب عن القلق إذ أنه لا يزال يتquin بذل الكثير من الجهود قبل أن تبلغ عملية إدماج قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية مستوى مرضياً. وتم الإعراب من جديد عن أن إدماج

قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية يتطلب إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن رأي مفاده أنه يتعين الانكباب على مواصلة عملية إدماج قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية وإن كانت هذه العملية تعتبر تدريجية.

١٠ - وأعرب عن فائق القلق إزاء ما تم الإبلاغ عنه من تدني مستوى التزام المسؤولين الإداريين في الأمم المتحدة بالسياسات المتعلقة بالمرأة وقضاياها وعدم اهتمامهم بها.

١١ - وأعرب أيضاً عن شديد القلق إزاء تدني مستوى التزام بعض وكالات الأمم المتحدة بإدماج قضايا المرأة في أنشطتها الرئيسية، وهو ما يشهد عليه التقرير. ولوحظ أن بعض كيانات الأمم المتحدة تساوي على ما يبذوا بين إدماج قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية وتحقيق التوازن بين الجنسين بالنسبة لعدد الموظفين، مما ينشأ عنه فهم ضعيف لعملية إدماج قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية ولما يتربّط عليها من آثار في عملية البرمجة.

١٢ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تعزز دعمها لجهود إدماج قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية، التي تبذل على جميع المستويات، بما في ذلك المستوى الوطني.

استنتاجات وتوصيات

١٣ - أيدت اللجنة التوصيات الواردة في التقرير المرحلي (CN.6/1998/3)، الفقرة ٥٢ وأوصت بأن يوافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي عليها. وأوصت اللجنة على وجه الخصوص بأن تعمل الدول الأعضاء بالتوصية الواردة في الفقرة ٥٢ (ز) أي بأن تستفيد من الخبرات التي يتيحها مكتب المستشاررة الخاصة للقضايا المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة بغية تصميم السياسات والبرامج التي تستجيب لقضايا المرأة، ورصدتها وتقييمها. وركزت اللجنة أيضاً على التوصية الواردة في الفقرة ٥٢ (ح) المتعلقة باستخدام آليات و هيئات التنسيق المشتركة بين الوكالات داخل الأمم المتحدة للعمل على إيجاد نهج شامل يجري تنسيقه بصورة متزايدة لدمج قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية.

١٤ - وأحاطت اللجنة علماً بالتعليقات التي تم إبداؤها في الدورة الثانية والأربعين للجنة مركز المرأة بشأن العقبات المشار إليها في التقرير. وأوصت باتخاذ التدابير اللازمة لتخطي العقبات المصادفة في تنفيذ منهاج عمل بيجين والخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة.

١٥ - وأشارت اللجنة إلى الالتزام الذي تعهدت بموجبه بأن تكفل، لدى نظرها في الخطة المتوسطة الأجل للنترة ١٩٩٨-٢٠٠١، إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لكل من برامج الخطة المتوسطة الأجل وشددت على مسؤولية مديرى البرامج بالنسبة لحرار تقدم في عملية إدماج قضايا المرأة في الأنشطة الرئيسية ((Part 1)، الفقرة A/51/16). وبناً على ذلك، أحاطت اللجنة علماً بالفقرة ١٦٧ من قرار الجمعية العامة ٥٢/٥٢ التي طلبت فيها الجمعية من جميع الهيئات التي تعالج مسائل برنامجية ومسائل

تتعلق بالميزانية، بما فيها لجنة البرنامج والتنسيق، أن تكفل دمج المنظور المتعلق بنوع الجنس بشكل بارز في الأنشطة الرئيسية لجميع البرامج والخطط المتوسطة الأجل والميزانيات البرنامجية.

١٦ - وأوصت اللجنة باتخاذ التدابير اللازمة للتغلب على العقبات المؤسسية التي تعيق إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة. ودعت كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة التركيز على التنسيق والتعاون فيما بينها في هذا الصدد.

١٧ - وأثبتت اللجنة على كيانات منظومة الأمم المتحدة الـ ٣٤ التي ساهمت في إعداد التقرير المرحلي غير أنها أشارت إلى عدم اشتراك بعض كيانات الأمم المتحدة الرئيسية في التقييم المرحلي. وأوصت بأن تتعاون جميع كيانات الأمم المتحدة مع المستشارية الخاصة للقضايا المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة في رصد التنفيذ المتواصل للخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة.

١٨ - وأوصت اللجنة بأن توفر كيانات منظومة الأمم المتحدة التدريب أو بأن تعزز التدريب الذي تقدمه في مجال التحليل المتصل بنوع الجنس بغية تدعيم عملية تنفيذ الخطة على نطاق المنظومة وإدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة.

١٩ - وفي إشارة إلى استنتاج المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/١٩٩٧ المتفق عليه، أوصت اللجنة بأن تُعيّن جميع الكيانات جهات تنسيق لتسهيل ورصد عملية تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة وإدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في صميم أعمال كل من هذه الكيانات.

٢٠ - وأوصت اللجنة بمواصلة تكثيف جهود منظومة الأمم المتحدة في مجال إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية واضحة وعملية لتنفيذ استنتاج المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/١٩٩٧ المتفق عليه. وأوصت كذلك بوضع مؤشرات للأداء كي يصبح من الممكن قياس التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة. ودعت اللجنة جميع المدراء الأقدمين في منظومة الأمم المتحدة إلى إيلاء أولوية كبيرة لعملية إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية وإلى التعاون في هذا الصدد مع المستشارية الخاصة للقضايا المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة، والتماس المشورة منها.

٢١ - وفي معرض الإعراب من جديد عن أهمية الهدف المتمثل في تحقيق التوازن بين الجنسين فيما يتعلق بعدد الموظفين، شددت اللجنة من جديد على وجوب بلوغ هذا الهدف وفقاً للمادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة وأوصت بتنفيذ الفرع ثالثاً - جيم من القرار ٢٢٦/٥١ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ والقرار ٩٦/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ تنفيذاً تماماً وسريعاً.

٢٢ - ووافقت اللجنة على النظر في المشروع الجديد للخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٢، الذي سيعده الأمين العام في عام ٢٠٠٠، بصفته رئيس لجنة التنسيق الإدارية، (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/١٩٩٦).